

Publication	Al Borsa
Date	March 8, 2017
Circulation	60,000
Country	Egypt
Article Type	Ministry of Health News
Headline	Crisis concerning prices expected between MoH and pharmaceutical companies
Page	04
Reporter	Staff Report

أزمة مرتقبة بين الصحة وشركات الدواء على الأسعار

«عماد الدين» يؤكد عدم زيادة السعر مجدداً في أغسطس.. و«شركات»: لدينا اتفاق مكتوب



أحمد عماد الدين

السوق، بينها نحو 619 مستحضراً معالجاً للأمراض المزمنة، حسب بيانات حكومية. وأوضحت المصادر، أن اتفاق وزير الصحة مع الشركات على تحريك 15% فقط من الأدوية كان مصحوباً باتفاق مكتوب لتحريك مجموعة جديدة كل 6 أشهر، خاصة أن الأدوية التي تم رفع أسعارها لن تسهم بمفردها في تعويض خسائر الشركات الناتجة عن قرار تعويم الجنيه الصادر مطلع نوفمبر.

وأضافت: «الاتفاق مع وزارة الصحة يتضمن مراجعة أسعار الأدوية التي تم تعديل أسعارها في يناير الماضي في شهر أغسطس المقبل، وأن إعادة تسعير مجموعة جديدة من الأدوية، وأن يتم احتساب الزيادة وفقاً لمتوسط سعر الدولار خلال أشهر مايو ويونيو ويوليو».

ورفعت وزارة الصحة أسعار الأدوية مرتين خلال الشهور الـ 10 الماضية، إذ قامت بزيادة كل الأدوية المسعرة بأقل من 30 جنيهاً بنسبة 20% في مايو 2016، تبعها زيادة جديدة لـ 25% من الأدوية المحلية والأجنبية في يناير الماضي.

أثارت تصريحات الدكتور أحمد عماد الدين وزير الصحة، حول عدم اتجاه الوزارة لتحريك أسعار مجموعة جديدة من الأدوية أغسطس المقبل، اعتراضات واسعة من شركات الأدوية المحلية والأجنبية.

وقالت مصادر بغرفة صناعة الدواء «البورصة»، إن القرار الوزاري الصادر من وزارة الصحة يناير الماضي والخاص بتحريك أسعار 15% من الأدوية المحلية و20% من الأدوية الأجنبية، تتضمن بنداً ينص على «إعادة تسعير مجموعة ثانية من الأدوية بداية من 1 أغسطس 2017».

ونقلت «البورصة» عن الدكتور أحمد عماد الدين وزير الصحة، أمس، إن الوزارة لن ترفع أسعار الأدوية مجدداً مطلع شهر أغسطس المقبل، وإن كل ما ينشر في هذا الصدد غير صحيح.

ووصفت المصادر تصريحات وزير الصحة بالصادمة، وقالت إنها اتفقت مع الوزارة الصحة على إعادة تسعير مجموعة جديدة من الأدوية بعد 6 أشهر.

وكانت وزارة الصحة أصدرت قراراً يناير الماضي بتحريك مجموعة من الأدوية المحلية والأجنبية بنسب سعرية متفاوتة تتراوح بين 30 و50%.

ونص القرار الوزاري على رفع أسعار الأدوية المحلية المسعرة بأقل من 50 جنيهاً بنسبة 50%، مقابل 40% للأدوية التي تتراوح أسعارها بين 50 و100 جنيه، و30% لما تفوق 100 جنيه، فيما تم زيادة أسعار الأدوية الأجنبية والمستوردة المسعرة بأقل من 50 جنيهاً بنسبة 50% مقابل 40% لما تفوق أسعارها 50 جنيهاً.

وشمل القرار زيادة أسعار 3010 مستحضرات فقط، تمثل 25% من الأدوية المتداولة في